محضر الجلسة رقم 149

التاريخ: الثلاثاء 19 رجب 1445هـ (30 يناير 2024م).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛
السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وواحد وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة مخصصة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان حول أعمال المحاكم المالية برسم 2022-2023.

السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

السيدات والسادة رؤساء الغرف المحترمون،

السيدات والسادة رؤساء المجالس الجهوية للحسابات المحترمون،

السيدة والسادة المسؤولين الملحقين لدى الرئاسة الأولى،

السيدات والسادة مدراء الأقطاب المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، يخصص البرلمان هذه الجلسة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2022-2023.

الكلمة للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

السيدة الرئيسة، تفضلي.

السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

باسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

تشرفت برفع التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المجلس الأعلى للحسابات برسم الفترة 2022-2023 إلى جلالة الملك نصره الله وأيده، بعد أن صادقت عليه غرفة المشورة بالمجلس الأعلى للحسابات في 21 نوفمبر 2023.

وقمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره بالجريدة الرسمية في 19 دجنبر 2023.

واليوم، يشرفني ويسعدني أن اتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات، تطبيقا للفصل 148 من الدستور.

يأتي نشر التقرير وتقديم هذا العرض أمام البرلمان بغرفتيه في هذا الظرف بالذات، انسجاما مع الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي حتى يتمكن نواب الأمة ويتمكن الرأي العام، في الوقت المناسب، من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي والتي تكتسي راهنية كبرى.

يعتبر هذا اللقاء مناسبة ومحطة متميزة لتفعيل مبدأ المساءلة والإسهام في تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول تنفيذ السياسات والبرامج العمومية وتقييمها ورصد المخاطر ومكامن الخلل التي قد تعتريها، وكذا اقتراح السبل الكفيلة بالرفع من أداء الأجهزة العليا والارتقاء بأعمالها، وذلك بما ينعكس إيجابا على التدبير العمومي وعلى الاستثمار والشغل والمرافق والخدمات الموجهة للمواطن، إضافة إلى الإخبار عن الأحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم المالية وكذا على مدى تنفيذها.

يأتي هذا العرض في سياق وطني ودولي يعرف تطورات متواترة ومتسارعة وأحداثا غير مرتقبة، حيث تأثر الاقتصاد العالمي منذ بداية 2022، من انعكاسات الصدمات الناتجة عن الصراعات الجيوسياسية وعن الضغوط التضخمية.

ارتباطا بهذه الظرفية، دخل نمو الاقتصاد العالمي مرحلة التباطؤ بانخفاض معدل النمو في المتوسط من 6,3% سنة 2021 إلى 3,4% سنة 2022، إلا أنه في نهاية عام 2023، ظهرت بوادر انفراج للسياسة النقدية عبر تخفيف تدريجي لأسعار الفائدة، مما قد يسمح بتحسن التوقعات سواء على الصعيدين الاقتصادي والمالي.

اقتصادنا الوطني تأثر بتداعيات هذه الظرفية العالمية المتقلبة، بالإضافة إلى الانعكاسات المترتبة عن توالي سنوات الجفاف.

خلال سنة 2022، لم تتجاوز نسبة النمو 1,3%، تحت تأثير الانخفاض الحاد في القيمة المضافة الفلاحية التي تقلصت بنسبة 12,9%، وفي المقابل سجل القطاع السياحي دينامية متزايدة يؤكدها تنامي عدد السياح بالمؤسسات المصنفة الذي ارتفع بنسبة 12% بالمقارنة فيما قبل.

وفي نفس السياق بلغت نسبة التضخم ببلادنا سنة 2022، 6,6%، وبدأت في التراجع منذ منتصف سنة 2023، وتستقر عند نهاية السنة في 6,1% حسب آخر التقديرات مع الاحتفاظ في مجال السياسة النقدية، على سعر الفائدة الرئيسي في نسبة 3% منذ مارس 2023.

وفي مواجهة الصدمات المختلفة، أبانت بلادنا، تحت القيادة الرشيدة

لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، عن توفرها على عديد من مقومات الصمود، تم التعبير عنها من خلال القدرة القوية على التعامل مع الظرفية الصعبة. يتجلى ذلك من خلال الاستجابة الإنسانية السريعة والفعالة، مباشرة بعد زلزال الحوز والمساعدات المالية للأسر المتضررة وخطة التنمية الطموحة التي أعقبت الكارثة الطبيعية.

تتجلى مقومات الصمود أيضا في مؤشرات أخرى، من أبرزها انخفاض عجز الميزانية، والذي يتوقع أن يحسب بتراجع في نهاية 2023 في 4,5% من الناتج الداخلي الخام عوض 5,2% سنة 2022، على الرغم من الضغوط القوية على الإنفاق العام.

ومن بين المؤشرات، مؤشرات الصمود أيضا تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي وظهور مجالات صناعية مختلفة مرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، من بين المؤشرات أيضا الحفاظ على مستوى ملائم من احتياطي العملات الأجنبية، وكذا ولوج المغرب إلى السوق المالية الدولية بشروط مواتية، رغم إكراهات الظرفية على المستوى العالمي.

وعلى صعيد المالية العمومية، سجلت سنة 2022 ارتفاعا في الموارد العادية بنسبة 20,8% مقارنة بسنة 2021، إذ بلغت 336,5 مليار درهم، بزيادة قدرها 17,3% عن توقعات قانون المالية.

ويؤشر هذا التفاوت على صعوبات التحكم في آليات التوقع في سياق متسارع ومضطرب، حيث فاقت نسبة الإنجازات مستوى التوقعات بـ 12,8% فيما يخص الموارد الضريبية، وبـ 57,3% فيما يتعلق بالموارد غير الضريبية، والتي تتضمن أساسا مبلغ 25,1 مليار درهم في إطار آليات التمويل المبتكرة و6,5 مليار درهم كحصيلة من المكتب الشريف للفوسفاط و4 مليار درهم من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية.

بالنسبة للنفقات الإجمالية برسم سنة 2022، ارتفعت بزيادة قدرها 15,8% بالمقارنة مع 2021 حيث بلغت 414 مليار درهم متجاوزة بنسبة 12,4% توقعات قانون المالية، وتضم ارتفاعا للنفقات العادية بنسبة 14,5% حيث وصلت إلى 320,8 مليار درهم، وزيادة في نفقات الاستثمار بنسبة 20,6% إذ بلغت 93,8 مليار درهم.

ولتلبية الحاجيات الاستثنائية والمستعجلة خلال سنة 2022، تم فتح اعتمادات إضافية بمرسومين الأول بقيمة 16 مليار درهم برسم نفقات المقاصة، والثاني بمبلغ 12 مليار درهم لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية كالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركة الخطوط الملكية المغربية والصندوق المغربي للتقاعد.

وبفضل تطور الموارد، واصل عجز الميزانية منحاه التنازلي، كما قلت، حيث انخفض من 5,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 إلى 5,2% سنة 2022، ومن المتوقع، حسب البرمجة متعددة السنوات، كما تم تحيينها من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، أن يتراجع في متم 2023 إلى 4,5%.

على صعيد حاجيات التمويل: بلغت 71،1 مليار درهم في نهاية 2022، تمت تغطيتها بالموارد الداخلية بما يناهز 65 مليار درهم وكذا باللجوء إلى الموارد الخارجية بما يعادل 6,1 مليار درهم.

وعلاقة بعجز الميزانية وحاجيات التمويل، ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي مقارنة بسنة 2021، بنسبة 7,5% ليصل متم سنة 2022 إلى 951,8 مليار درهم أي ما يمثل 71,6% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 69,5% سنة 2021، ويتوزع بين الدين الداخلي بحصة 76% والدين الخارجي بنسبة 24%.

ويرى المجلس أن مواجهة التحديات القائمة على مستوى المالية العمومية، تقتضي إيجاد التوافق الأمثل بين إلزامية المحافظة على توازن المالية العمومية واستدامتها، وضرورة تعبئة التمويلات اللازمة من أجل مواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع المهيكلة، فضلا عن المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين.

وقصد تحقيق مستوى نسبة عجز مستدام، يوصي المجلس بمواصلة العمل على تحسين مردودية الموارد العادية، تماشيا مع غايات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي وكذا التحكم في مستوى النفقات.

وبالموازاة، يوصي المجلس بضبط نسبة الدين حتى تتوافق تدريجيا مع الأهداف التي تم وضعها في إطار البرمجة الميزانية المتعددة السنوات (2024-2026) والتي تروم احتواء هذه النسبة في حدود 69,5% من الناتج الداخلي الخام.

وبالنظر للاحتياجات المتعددة المرتبطة بالأوراش والمشاريع الكبرى، تبدو الحاجة ملحة إلى مواصلة وتسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى التي من شأنها أن توفر هوامش مهمة لمواجهة هذه المتطلبات.

من بين أهم هذه الإصلاحات تلك المتعلقة بالنظام الضريبي والتي يمكن أن تساهم في تعبئة موارد إضافية عبر الاستغلال الأمثل للإمكانات الضريبية، وكذا إصلاح منظومة الاستثمار لدورها في تحسين نسب النمو، كما أن ورش إصلاح قطاع المقاولات والمؤسسات العمومية من شأنه أيضا أن يخفف من اعتمادها على الميزانية العامة وأن يرفع من مردوديتها ومساهمتها في الموارد العمومية.

علاوة على ما سبق يثير المجلس الانتباه مرة أخرى إلى إشكالية منظومة التقاعد، إذ على الرغم من صعوبتها وتعقيدها وتعدد الأطراف المعنية بها، فإن معالجتها تكتسي أهمية بالغة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الحالية والتي تتسم بالعديد من التحديات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والمالية، ولا سيما الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

ارتباطا بهذه التحديات وتنزيلا لتوجهات المخطط الاستراتيجي الذي اعتمده المجلس الأعلى للحسابات، للفترة الممتدة من 2022 إلى 2026، أود

أن أقدم أمامكم حصيلة موجزة عن أهم أعماله خلال الفترة 2022 - 2023 والتي تغطي مختلف وظائفه التي تجمع بين المراقبة والتدقيق والتقييم وأيضا عند الاقتضاء، المعاقبة على المخالفات، وكذا المساهمة، إلى جانب متدخلين آخرين معنيين، في تخليق الحياة العامة والحرص على تدعيم مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والمحاسبة.

أود التركيز على هذه الأنشطة من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: مدى تقدم أوراش الإصلاحات الكبرى؛

المحور الثاني: أهم نتائج مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية وكذا تتبع التوصيات؛

المحور الثالث: حصيلة الأعمال القضائية ومراقبة التصريح بالممتلكات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية.

بخصوص المحور الأول: أستعرض أمامكم للمرة الثانية، خلاصات حول تقدم أربعة أوراش إصلاح كبرى، انخرطت فيها بلادنا في السنوات الأخيرة:

- منظومة الحماية الاجتماعية؛
- منظومة الاستثمار؛
- المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- والإصلاح الجبائي.

كما سبق للمجلس أيضا أن أنجز وقام بنشر تقرير في نونبر 2023 حول التقييم المؤسساتي لورش الجهوية المتقدمة باعتبارها إصلاحا جوهريا يتقاطع مع تنزيل وحكامة السياسات العمومية والبرامج العمومية.

فيما يخص مجال الورش الإصلاحي المتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية:

ركزت المبادرات الحكومية، إلى حد الآن، على إرساء آليات التنزيل بصفة عامة وعلى توسيع التأمين الإجباري عن المرض وتعميم التعويضات العائلية بصفة خاصة. أما بالنسبة لتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل فيوجدان في مرحلة الإعداد.

ففيما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: تم استكمال الترسانة القانونية المؤطرة لهذا التأمين بالإضافة إلى تفعيل مجموعة من الإجراءات التدبيرية المتعلقة به.

وإلى حدود نهاية 2023، بلغ عدد المستفيدين بالنسبة لفئة الأجراء 9,8 مليون شخص بينما وصل عدد المسجلين في التأمين الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ما مجموعه 1,9 مليون منخرط رئيسي، كما تم إلحاق المستفيدين السابقين من نظام "راميد" بالنظام الجديد وذلك اعتمادا على السجل الاجتماعي الموحد لاستهداف الفئات المستحقة.

فيما يخص تعميم التعويضات العائلية: خلال سنتي 2023 و2024، فقد دعا جلالة الملك نصره الله، في خطابه الموجه للبرلمان يوم 13 أكتوبر 2023، إلى تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر وفق تصور شامل وبطريقة تدريجية. ويغطي هذا الدعم، الذي شرع في تفعيله في 28 دجنبر 2023، ما يقارب 60% من الأسر غير المشمولة بأنظمة الضمان الاجتماعي والمستوفية لشروط الاستحقاق بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد.

وقصد توفير أسباب النجاح لاستكمال هذا الإصلاح، يرى المجلس ضرورة الحرص على استقطاب جميع الأشخاص المستهدفين، والضبط الموثق للساكنة المستهدفة بالتأمين التضامني والتقييم الدقيق للقدرة الفعلية للقطاع العمومي على استقطاب جزء هام من طلبات العلاج، وتوفير القدرات، التي يحتاجها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، طبعا مع مراعاة الأولويات.

ويؤكد المجلس على اعتماد آليات التمويل والتقييم المواكب الكفيلة بضمان استدامة واستمرارية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتمكين المؤمنين من حصة ملائمة لتغطية تكاليف العلاجات، بالإضافة إلى مواصلة تطوير وتأهيل المؤسسات الاستشفائية في القطاع العام، قصد توفير عرض العلاجات وتحسين جودة الخدمات الصحية وتشجيع أيضا الشراكات ما بين القطاع العام والخاص.

فيما يخص الورش الإصلاحي لمنظومة الاستثمار:

على المستوى الاستراتيجي: تم الشروع في تنفيذ مضامين التعاقد الوطني للاستثمار من خلال التزام جميع الأطراف المعنية، من حكومة وقطاع خاص وأيضا قطاع بنكي لكن استكماله يظل رهيناً بضرورة تسريع وضع استراتيجية وطنية للاستثمار قصد إضفاء الطابع الرسمي على كافة مكونات الإصلاح، والتي توجد قيم التنزيل من طرف مختلف الفاعلين المعنيين.

ويؤكد المجلس في هذا السياق على جهود التنسيق والتكامل لكل الأطراف، لا سيما بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية وصندوق محمد السادس الاستثمار، كما يدعو لوضع الآليات الكفيلة بتحسين الالتقائية والرفع من أثر تدخلات الدولة في مجال الاستثمار.

فيما يتعلق بأنظمة دعم الاستثمار بالاستناد إلى الميثاق الجديد: تم إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الأساسي وبنظام الدعم الخاص بالمشاريع الاستراتيجية في حين أن الجزء الثاني من المراسيم التطبيقية، المتعلق خاصة بتشجيع المقاولات المغربية على الصعيد الدولي لم يتم اعتماده بعد، رغم استنفاذ أجل الستة أشهر المحدد لهذا الغرض.

أما ما يخص الجزء الثالث من النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، فيؤكد المجلس على أهمية إصدارها في أقرب الآجال، علما أن الأجل المحدد أصلا في اثني عشر شهرا قد تم تجاوزه.

بالنسبة لتحسين مناخ الأعمال: أعلنت الحكومة في مارس 2023، اعتماد خارطة طريق استراتيجية جديدة لتطوير مناخ الأعمال للفترة 2023-2026،

إثر انعقاد المناظرة الوطنية لمناخ الأعمال. وتبعا لذلك فإن تنزيل مكونات الإصلاح يستلزم المزيد من العمل لضمان الانخراط والالتقائية والتكامل والتعاضد في استعمال الوسائل، كما يستدعي وضع نظم للرصد والقيادة تخول التتبع الدقيق لتنزيل خارطة الطريق هذه.

ويوصى المجلس بتحيين مضامين القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار لملاءمتها مع التطورات الاستراتيجية والمؤسساتية، وتمكين هذه المراكز من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل مراحله ومن المساهمة في الرفع من نجاعته.

فيما يخص الورش الإصلاحي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية:

سجل المجلس المجهودات المبذولة طرف مختلف المتدخلين، ويؤكد على ضرورة توضيح الرؤية وتحديد الأولويات بشأن المحفظة العمومية المستهدفة، سواء من حيث الحجم أو من حيث التركيبة، وذلك من أجل وضع خارطة طريق لعمليات إعادة الهيكلة، مع جدولة زمنية محددة تحترم آجال تنزيل الإصلاح.

على مستوى محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري: أناط القانون الإطار مسؤولية إعادة هيكلتها بالوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويدعو المجلس إلى تسريع المسار المتعلق بتجميع المؤسسات في أقطاب وتأهيل وملاءمة أنظمتها القانونية، والشروع في عمليات فتح رأسمالها، طبقا للتوجهات الاستراتيجية التي سيتم اعتمادها.

كما لم يتم تحويل أي مؤسسة عمومية تابعة للوكالة إلى شركة مجهولة الإسم كما هو منصوص عليه في القانون رقم 82.20، المحدث للوكالة، مع العلم أنها ملزمة باحترام أجل خمس سنوات، ابتداء من 26 يوليوز 2021، لتحويل المؤسسات العمومية الخمسة عشر التابعة لها إلى شركات مجهولة الاسم.

أما فيما يخص المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، فلم يتم بعد تحديد رؤية واضحة في هذا الإطار لا سيما من خلال إعادة تصنيفها وهيكلتها وتفعيل ذلك وفق جدولة زمنية محددة.

فيما يخص الورش الإصلاحي الجبايات:

يسجل المجلس مواصلة تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، فبعد التدابير التي جاء بها قانون المالية 2023، والتي همت بشكل أساسي الضريبة على الشركات، تضمن قانون المالية لسنة 2024 إجراءات جديدة تخص أساسا الضريبة على القيمة المضافة، وذلك وفق مقاربة تدريجية.

وفي تقييمه لمقتضيات الضريبة على القيمة المضافة، كما وردت في مشروع قانون المالية لسنة 2024، قام المجلس بإبداء مجموعة من الملاحظات تتعلق أساسا بأثر تغيير بعض الأسعار وبحيادية هذه الضريبة؛ ويسجل المجلس ضمن قانون المالية المعتمد، أن إصلاح الضريبة على القيمة المضافة تم بطابع أكثر توازنا.

ويؤكد المجلس على أهمية إجراء تقييم دوري لأثر التغييرات في أسعار الضريبة على القيمة المضافة، وعلى مستويات الأثمنة والقدرة الشرائية وعلى ميزانيات الأسر ووضعية المقاولات، أخذا بعين الاعتبار تأثير الضريبة على القيمة المضافة على الأثمان وكذا بالنظر إلى السياق الاقتصادي الخاص الذي يأتي فيه هذا الإصلاح، والذي يعرف إجراءات تهدف إلى الحد من آثار التضخم.

ويشكل هذا التقييم الدوري لأثر التغييرات ممارسة فضلى يتعين اعتمادها، لا سيما وأن مراجعة بعض الأسعار ستتم بصفة تدريجية على مدى ثلاث سنوات. ويتعين، خلال عمليات التقييم هذه، مراعاة الوظائف الأساسية للمنظومة الضريبية والتي تتمثل في المساهمة في التكاليف العمومية وكذا في إعادة توزيع الموارد.

وبشأن الأهداف المرتبطة بمراجعة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية، سجل المجلس عدم اتخاذ إجراءات ملموسة في إطار الإصلاح الجبائي الشامل الذي نص عليه القانون الإطار سالف الذكر، ويؤكد المجلس على الإسراع في بلورة وتنفيذ خارطة طريق لتنزيل هذا الإصلاح، كما يثير الانتباه إلى ضرورة التنسيق بين إصلاح جبايات الدولة وإصلاح جبايات الجماعات الترابية بالنظر للعلاقة والارتباط الوثيق بين المنظومتين.

ويعيد المجلس تأكيد توصياته السابقة المرتبطة بمواصلة الجهود لتنزيل إصلاح الضريبة على الدخل، مع تحديد جدولها الزمني، على غرار الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، والتواصل بشأن أثر التغييرات المحدثة أو المبرمجة على الميزانية وعلى مختلف فئات الملزمين؛ وبإجراء تقييم دوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي للامتيازات الضريبية الممنوحة من أجل توجيه القرارات في شأن الاحتفاظ بها، في شأن حذفها، أو في شأن مراجعتها.

علاقة بالإصلاح الجبائي في جوانبه المرتبطة بالتحصيل، أشاطركم الخلاصات العامة لمهمتين تتعلقان بتحصيل الموارد الضريبية والموارد الجمركية خلال مدة 2017-2021.

فعلى الرغم من التزايد المضطرد للأداء التلقائي من طرف الملزمين، فإن الأداءات المتأتية من خلال التسويات والمراجعات التي تهم الموارد الضريبية تتسم بضعف التحصيل، حيث لم يتجاوز معدل تحصيلها 45% مع نهاية 2021، وبالتالي تفاقمت المبالغ الباقي استخلاصها، حيث تزايدت من 61,6 مليار درهم إلى 86 مليار درهم ما بين 2017 و2021. وترجع هذه الوضعية، حسب الحالات، إلى تأخر الإصدارات، إلى محدودية جودة الإصدارات، إلى عدم التحديد الدقيق للملزمين أو عدم نجاعة إجراءات المتابعات.

لذا، أكد المجلس على ضرورة تعزيز وظيفة التحصيل على مستوى إدارة الجبايات، وتقليص المدة الفاصلة بين الإصدارات وتاريخ الفعل المنشئ

للضريبة، بالإضافة إلى العمل مع الشركاء الخارجيين على تطوير وسائل تتيح تبادل المعلومات في إطار حق الإطلاع.

كما لاحظ المجلس أن الغرامات والإدانات النقدية الصادرة لفائدة إدارة الجمارك وغير المستوفاة بلغت مستويات جد ضخمة، حيث ارتفع "الباقي استخلاصه" بنسبة 41% ما بين سنتي 2017 و2022، مع نسبة تحصيل تقل عن 1%، وهو ما يستلزم إجراء دراسة وفحص دقيقين لمختلف أصنافها، أتحدث هنا على الغرامات والإدانات النقدية، وكذا وضع برنامج عمل محدد وموثق بتشاور وتنسيق مع جميع المتدخلين، من أجل تحسين نجاعة هذا التحصيل.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

يعد البعد الجهوي عاملا أساسيا في نجاح كل هذه الإصلاحات الكبرى، حيث تشكل الجهوية رافعة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة، تعد أيضا رافعة لإرساء عدالة مجالية وتنمية الاستثمار الترابي المنتج للثروة وللشغل، تعد أيضا مجالا لتقريب الخدمات والمرافق من المواطنين.

وقد أنجز المجلس في مرحلة أولى تقييما للجوانب المؤسساتية لهذا الورش بشقها المتعلق باللاتمركز الإداري.

فلاحظ أنه بعد مرحلة تأسيسية امتدت للفترة 2015-2018، والتي عرفت أساسا استكمال المنظومة القانونية المؤطرة للجماعات الترابية بمستوياتها الثلاثة، فضلا عن إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، اتسمت فترة ما بعد سنة 2018 بالانخراط التدريجي الجهات في ممارسة اختصاصاتها في ضوء المستجدات القانونية ذات الصلة.

وتمكنت الجهات من اعتماد 11 برنامجا للتنمية الجهوية، حيث أنجزت 36% من المشاريع المبرمجة - معدل تنفيذ للمشاريع موضوع هذه البرامج أنجز في حدود 36%- بكلفة ناهزت 47 مليار درهم، وهو ما يعادل 11% من الكلفة الإجمالية التوقعية لبرامج التنمية الجهوية الإحدى عشر، الكلفة الإجمالية التوقعية ناهزت 420,54 مليار درهم.

كما أمكن تفعيل أربع جهات (من بين 12) لآليات التعاقد مع الدولة، وتم إحداث وكالات جهوية لتنفيذ البرامج.

وفي ذات السياق حرصت الدولة على تعزيز الموارد المالية المرصودة لفائدة الجهات، ناهزت هته الموارد 47 مليار درهم خلال الفترة 2016-2022، فضلا عن تمكينها من الموارد البشرية والتي بلغت 865 موظفا بنسبة تأطير ناهزت 60%، وخلال سنة 2023 تم التأثير على برامج الجيل الثاني لبرامج التنمية الجهوية (2021 - 2027) الخاصة بخمس جهات بكلفة تقديرية تزيد على 108 مليار درهم.

لكن، يظل تقليص الفوارق بين الجهات وإرساء عدالة مجالية، وهي هدف من أهداف هذا الورش الاستراتيجي، يظل من أهم التحديات وهو ما يؤكده، على سبيل المثال اتساع الفوارق بين الجهات في جذب الاستثمار وخلق الثروة.

وهكذا، فبعد أن ساهمت أربع جهات، من أصل 16 جهة حسب التقسيم الترابي السابق في حوالي 50% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2011، فإن مساهمة ثلاث جهات فقط من أصل 12 جهة الحالية، مساهمتها فاقت 58% خلال سنة 2021.

من ضمن الإكراهات، التأخير المسجل على مستوى التفعيل الحقيقي للاتمركز الإداري. فإذا كان هناك إجماع بين مختلف الأطراف على دوره المحوري، وهو ما تمت ترجمته من خلال إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري منذ سنة 2018، فإن الأهم والأجدى هو التسريع في تجسيد هذا الميثاق على أرض الواقع وتملك وترسيخ ثقافة نقل الاختصاصات من المركز، ولا سيما الاختصاصات التقريرية، إلى المستوى الترابي، يدل على ذلك المعدل الإجمالي لإجراءات الميثاق مكتملة الإنجاز الذي لم يتجاوز إلى غاية شتنبر 2023، 32%، يدل على ذبك أيضا نسبة نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار والتي لم تتعد 30%.

من أهم معيقات تفعيل هذا الورش الملكي الاستراتيجي، عدم قدرة الجماعات الترابية وهيئاتها، بصفة عامة، والجهات والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، بصفة خاصة، على استقطاب الموارد البشرية ذات المؤهلات الضرورية لكسب رهان التنمية الترابية.

وفي هذا الصدد، يرى المجلس ضرورة تعزيز القدرات التدبيرية للجهات باعتماد مقاربة شمولية تقوم أيضا على الاستثمار الأمثل لمختلف الخبرات والكفاءات المتاحة التي يتوفر عليها باقي الفاعلين المؤسساتيين على المستوى الترابي.

ويشكل الضبط الدقيق والإحاطة بإشكاليات كل مجال ترابي وبمؤهلاته وخصوصياته الطبيعية والسوسيو- ثقافية، مدخلا أساسيا للاستجابة لحاجيات الساكنة والفاعلين الاقتصاديين.

لذا، يرى المجلس أن المبادرات التنموية على مستوى الجهات، لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم تراع هذه الجوانب وما لم تستند إلى تشخيص قائم على منظومة مندمجة للمعلومات، تتيح توفير المعطيات المناسبة والمضبوطة والمحينة في الوقت المناسب وتقاسمها مع جميع الفاعلين.

كما يقتضي بلوغ غايات هذه المبادرات على المستوى الترابي ضمان التقائيتها وتجانسها مع ترتيب الأولويات وتجويد آليات الاستهداف.

ويؤكد المجلس على ضرورة إرساء نظام محكم للقيادة والتتبع بصفة دورية على مختلف المراحل وكذا التقييم من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تحسين طرق التدبير في الوقت الملائم.

ويعتبر المجلس أيضا أهمية تبني منهج في تدبير الشأن العمومي على المستوى الترابي، يكرس العمل الجماعي وقيمته بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين وبثمن الحصيلة الجماعية.

ويواصل المجلس تتبعه لتنزيل هذا الورش من خلال أربع مهمات للتقييم، تشمل:

- **الوظيفة العمومية الترابية؛**
- **جاذبية المجالات الترابية؛**
- **تقليص الفوارق الجهوية؛**
- **وآليات التمويل.**

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

المحور الثاني يتعلق بنتائج مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية وتتبع التوصيات.

اعتبارا لتعدد وتنوع المواضيع، سواء ذات الطبيعة القطاعية أو الموضوعاتية أو تلك التي تهم تدبير الأجهزة العمومية، ارتأيت التركين في هذا الجزء من العرض على بعض المهمات ذات الطابع الأفقي من خلال تصنيفها إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى تعنى بمجال تحسين إطار الاستثمار؛

- أما المجموعة الثانية فتهتم أساسا بتحسين الخدمات والتجهيزات العمومية والرفع من وقعها على المعيش اليومي للمواطن.

كما سأتناول، بعد عرض خلاصات هذه المهمات، جانبا يكتسي أهمية قصوى على مستوى عمل المحاكم المالية ويخص تتبع التوصيات.

تضم المهمات المرتبطة بمجال تحسين الصار الاستثمار المواضيع التالية:

- تثمين السدود؛

- تعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار؛

- تدبير المقالع؛

- السياحة الداخلية؛

- التنمية الرقمية؛

- برامج واتفاقيات التنمية الترابية المندمجة.

في مجال تثمين السدود: وارتباطا بمواكبته المستمرة للبرامج والمشاريع العمومية المتعلقة بالماء، سبق للمجلس أن أنجز مجموعة من المهمات الرقابية بخصوص المياه المخصصة للري وتوزيع الماء الشروب والتطهير السائل وتزويد العالم القروي بماء الشرب.

ومواصلة لهذه الأعمال الرقابية، عمد المجلس إلى تقييم استراتيجية وإجراءات تثمين السدود التي اعتمدتها وثائق التخطيط المتعلقة بالماء، ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للماء 2009-2030، والمخطط الوطني للماء 2010-2030، وكذا المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة لموارد المياه 2011-2030.

وقد سجل المجلس عدم إنجاز بعض البرامج المضمنة في وثائق التخطيط، لا سيما تلك المتعلقة بإعادة تأهيل قنوات نقل المياه انطلاقا من السدود وتثمين السدود الصغيرة، فضلا عن التأخر في بناء عدد من السدود مقارنة بالتوقعات، حيث تم تشييد 16 سداً كبيراً من أصل 30 كانت مبرمجة خلال الفترة 2010-2020.

وتعزى هذه الوضعية أساسا إلى تأخر مباشرة مسطرة نزع الملكية لتعبئة العقارات، وكذا اللجوء إلى صفقات تكميلية لتغطية الأشغال الإضافية.

وفيما يخص مشاريع التزويج بالماء الشروب انطلاقا من السدود، ألغيت 6 مشاريع من أصل 19 مشروعا مبرمجا، مع تسجيل تأخير فاق سنتين بالنسبة 13 مشروعا.

هذا، بالإضافة إلى عدم بلوغ أهداف التثمين الفلاحي والسياحي للسدود.

وعلى هذا الأساس، أوصى المجلس بتعزيز التنسيق بين الأطراف الرئيسية المعنية بتثمين السدود، ولا سيما القطاعات المكلفة بالماء وبالفلاحة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك بهدف إنجاز المشاريع ذات الصلة داخل آجال محددة وتحقيق الجدوى الاقتصادية المتوخاة، فضلا عن تسريع وتيرة إنجاز الدراسات التقنية والمالية المتعلقة بمشاريع الربط بين الأحواض المائية.

بخصوص تعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار الذي تفوق مساحته الإجمالية 2,5 مليون هكتاراً، منها 55% غير محفظة، يثير المجلس الانتباه إلى استمرار النقائص البنيوية التي تعتري تدبيره والتي تتمثل أساسا في عدم اكتمال تصفية العقارات التابعة له، حيث أن أزيد من 173 ألف هكتار غير مصفاة بالكامل، ويعزى ذلك أساسا إلى التحملات التي تثقل بعضها والملكية على الشياع للبعض الآخر، وكذا للاحتلال بغير سند ودون سند لبعض أراضي الدولة والذي يستلزم التصدي له بحزم.

يضاف إلى تلك الاختلالات عدم تحديد هذه العقارات بالدقة اللازمة وضعف توفير المعلومات ذات الصلة وصعوبة الولوج لها من طرف المستثمرين.

ويدعو المجلس إلى العمل على إعادة تكوين الاحتياطي العقاري بما يستجيب لحاجيات سياسات الدولة المتعلقة بالاستثمار والاستراتيجيات القطاعية المختلفة، وتسريع عملية تحفيظ وتصفية أراضي الملك الخاص للدولة من أجل تسهيل حمايتها وتعبئتها لفائدة الاستثمار والعمل على تثمين هذا الصنف من العقارات، والإسراع في وضع نظام معلومات جغرافي من أجل توفير المعطيات الكافية المتعلقة بها وإتاحتها للمستثمرين.

ويؤكد المجلس على إدراج كل هذه العناصر الرئيسية ضمن استراتيجية وطنية للملك الخاص للدولة، تحدد الاحتياجات والأولويات سواء على المديين المتوسط والطويل لمختلف القطاعات الحكومية.

فيما يتعلق بتدبير المقالع، بلغ العدد الإجمالي للمقالع 2.920، منها 1.682 مقلعا نشيطاً، بإنتاج يصل إلى 258 مليون طن من المواد سنة 2020.

وبالرغم من اعتماد عدة آليات لتجويد تدبير القطاع، إثر صدور القانون المتعلق بالمقالع في سنة 2015، يسجل المجلس افتقار تدبير قطاع المقالع إلى

مقاربة تهدف إلى تدبير أمثل ومستدام لمواردها، وتثمين المواد المستخرجة، وتعزيز الطابع المهني لمستغلي المقالع، وهذا جد مهم، فضلا عن عدم تكافؤ فرص الاستثمار في هذا القطاع، حيث لا تتوفر المراكز الجهوية للاستثمار بصفة عامة، على خرائط للوعاء العقاري العمومي، نظرا لصعوبة الولوج إلى المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة العمومية التي تشرف على تدبير هذا الوعاء.

لذا، يدعو المجلس إلى تتميم الإطار القانوني المنظم لهذا القطاع، ولا سيما فيما يتعلق بتثمين المواد المستخرجة، وتحديد الضوابط التقنية لاستغلال المقالع المكشوفة وصيانة محيطها وكذا الحزم في شروط إنتهاء استغلالها، ووضع منصة معلوماتية مشتركة مع مختلف الجهات المتدخلة في تدبير القطاع.

على مستوى آخر، قام المجلس بمهمة لتقييم السياحة الداخلية والتي سجلت نموا سنويا بنسبة 6,7% في عدد ليالي المبيت في المؤسسات السياحية المصنفة بالنسبة للسياح الوافدين. كما لعب هذا المكون دورا حيويا في إنعاش القطاع السياحي الوطني إثر الأزمة الصحية.

فخلال سنة 2022، بلغ عدد السياح الداخليين 3,5 مليون شخص على مستوى المؤسسات السياحية المصنفة. ومكنت هذه النتائج السياحة الداخلية من التموقع كأول سوق على المستوى الوطني، متجاوزة أهم الأسواق المصدرة إلى الوجهة الوطنية، كفرنسا وكإسبانيا.

وعلى الرغم من تنويع العرض الموجه للسياح الداخليين والتحفيز على الطلب، يلاحظ نقص في الخدمات الترفيهية والأنشطة الترفيهية، كما أن الأثمنة المعتمدة تبقى غير مشجعة.

وقد سجل المجلس تأخرا في إنجاز خمس محطات سياحية من أصل ثمانية المندرجة في إطار مخطط "بلادي" وكذا في تنزيل آلية شيكات السياحة.

لذلك، أوصى المجلس بضرورة إعادة النظر في حكامة مشاريع تنمية السياحة الداخلية، من خلال تعزيز دور الأجهزة العمومية اللامركزة في تتبع إنجاز مشاريع التهيئة والإنعاش السياحي وكذا التنسيق بين الأطراف المعنية على المستوى الترابي، كما حث على توفير عروض سياحية ملائمة لتطلعات السياح الداخليين، متنوعة وموزعة على جميع الوجهات السياحية الوطنية، من خلال تنشيط مشاريع "بلادي" ومشاريع تطوير السياحة القروية والسياحة المستدامة، وعلى وضع استراتيجية تواصلية ملائمة، تجعل من السياحة الداخلية قطاعا ذات أولوية، مع تحديد أهداف على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وتجاوز الطابع الموسمي للأنشطة الترويجية المخصصة للقطاع.

فيما يخص التنمية الرقمية، فإن الاستراتيجيات التي تم اعتمادها لم تحقق بعد النتائج المنتظرة إذ سجل المجلس أن إنجازات مخطط "المغرب الرقمي 2020" كإطار إستراتيجي وطني للتنمية الرقمية عن الفترة 2016-2020، بقيت دون الطموحات بسبب ضعف انخراط مختلف الأطراف المعنية، سواء من القطاع العمومي أو من القطاع الخاص، مما انعكس سلبا على تطور هذا المجال، لاسيما في القطاع العام، حيث سجل تباين في تبني استراتيجيات رقمية فعلية على مستوى القطاعات الوزارية.

وتضمنت الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة عن الفترة 2018-2021، محاور متعلقة بالتحول الرقمي من بينها المخطط التوجيهي للإدارة العمومية، ومنصة التشغيل البيني المشتركة بين الإدارات ونظام المعلومات المتعلق بالموارد البشرية، وجاهزية الخدمات الإدارية للتحول الرقمي، وقد تبين من خلال النتائج المنجزة أن وكالة التنمية الرقمية عملت بتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى على تطوير المنصة الرقمية الخاصة بتبادل البيانات، والتي تهدف إلى ربط قواعد المعطيات لمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية من أجل تسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات، حيث تم الشروع في استغلالها من خلال بعض الحالات العملية، من أهمها السجل الاجتماعي الموحد، والانخراط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهوية الشركات المسجلة في السجل التجاري ومنظومة التدبير المدرسي "مسار" وبرنامج "تيسير" للدعم المادي.

وعلى الرغم من أن وكالة التنمية الرقمية سبق أن أعدت توجهات عامة للتنمية الرقمية في أفق 2025، فإن المجلس يلاحظ أن غياب توجهات إستراتيجية وطنية شاملة ومندمجة، ينعكس هذا الغياب سلبا على تنزيل وتنفيذ مشاريع التنمية الرقمية وفق منهجية منسجمة ومتناسقة ومعتمدة من جميع الأطراف.

وتتجلى أوجه القصور أساسا في المجالات المتعلقة بتطوير الخدمات عبر الإنترنيت وقابلية التشغيل البيني وتطوير الاقتصاد الرقمي وترسيخ السيادة الوطنية الرقمية، وتجاوز الفجوة الرقمية.

بخصوص التمويل، يعتمد تمويل المشاريع في هذا المجال أساسا على الاعتمادات المبرمجة في ميزانيات الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وذلك في غياب آليات تمويل ترتكز على التعاضد والتكامل بين مختلف المتدخلين.

ويسجل المجلس في هذا الإطار ضعف تعبئة التمويلات عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى سبيل الإشارة، فرغم توفر صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات على موارد إجمالية بلغت في سنة 2021 أكثر من 4,4 مليار درهم، وهو نفس المبلغ برسم 2022، فإن إجمالي النفقات لم يتجاوز 424,85 مليون درهم سنة 2021، و676 مليون درهم خلال سنة 2022، أي ما يمثل على التوالي 9,6% و15,3% من الموارد الإجمالية.

ومن المعلوم أن هذا الصندوق يساهم في تمويل مجموعة من المشاريع في القطاع العمومي لتطوير وتحديث شبكة الأنترنيت وتوسيع مجالاتها وكذا خارطة الطريق التحول الرقمي التي تتولى الإشراف عليها وكالة التنمية الرقمية.

ويرى المجلس أن التوظيف الأمثل للموارد المتاحة لدى هذا الصندوق

رهين بتحديد الأولويات وبرمجة المشاريع القطاعية المعنية وأجال تنزيلها، وكذا أيضا آليات التتبع والتقييم الدوري.

بالنسبة للتحول الرقمي في القطاع العام، يعرف تنفيذ المشاريع صعوبات على مستوى التخطيط والقيادة، كما أن البنية التحتية تتسم بقدمها وبعدم تجانسها.

وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية مندمجة للتنمية الرقمية، تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات، مع تحديد أهداف واضحة وتوظيف الإمكانيات التمويلية المتاحة.

وبخصوص تقييم برامج واتفاقيات التنمية الترابية المندمجة، أبرزت المخرجات الأساسية لهذه المهمة الموضوعاتية اعتماد ما بين سنتي 2010 و2022، ما مجموعه 236 برنامجا واتفاقية تتعلقان بالتنمية الترابية المندمجة، خصصت لها تمويلات عمومية تزيد عن 225 مليار درهم، حظي جزء منها، 78 برنامجا واتفاقية إطار، حظيت التوقيع عليها أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، 78 برنامجا بغلاف مالي إجمالي يفوق 180,5 مليار درهم.

ومن حيث التنفيذ المادي لهذه البرامج، مجموع هذا التنفيذ، 31% منها عرفت الانتهاء التام من كافة أشغال مشاريعها، في حين أن 50% من البرامج المندمجة لا تزال قيد التنفيذ، كما أن 19% منها تعرف تأخرا في استكمال تنفيذ مجموع مشاريعها أولم يتم بعد الشروع فيها.

المبررات تتعلق بالتأخير في تعبئة أو الإفراج عن المساهمات الملتزم بها، مساهمات مالية أو عقارية للموقعين، تتعلق الأسباب بإسناد التنفيذ المادي لمكونات البرنامج الواحد إلى أكثر من صاحب مشروع، مع ضعف آليات التنسيق، تتعلق أيضا بوضع آجال غير واقعية في بعض الحالات.

من حيث استغلال المشاريع موضوع هذه البرامج، سجل المجلس تأخر عمليات تسليم مجموعة من المرافق والمنشآت، ويعزى ذلك في أغلب الحالات إلى غياب تصور قبلي حول طرق تدبير المشاريع، مما يترتب عنه تأخير تسليمها إلى الجهة المكلفة بالاستغلال وتأجيل الشروع في العمليات التشغيلية وبالتالي التأخير في استفادة الساكنة منها.

بخصوص الإشراف على هذه البرامج، الإشراف على هذه البرامج أيضا جد مهم، سُجل ضعف على مستوى إدارتها نتيجة عدم تعيين مسؤولين عن البرامج، ونتيجة عدم وضع منظومة لرصد المخاطر وضعف آليات التتبع والمواكبة والافتحاص الداخلي المرتبطة بتنفيذ هذه البرامج، إذ أن المقاربة المعتمدة غالبا ما تقتصر على مدى تعبئة الاعتمادات المالية وصرفها من خلال نسب الالتزام والإصدار (les taux d'émission et les taux d'engagement)، وتتبعه.

على إثر هذا التقييم، يؤكد المجلس على ضرورة وضع كافة الآليات والإجراءات العملية لتجاوز هذه الاختلالات من أجل ضمان إنجاز هذا الصنف من البرامج داخل الآجال المحددة وبلوغ أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

علاقة أيضا بمجال التنمية المحلية، قامت المحاكم المالية بتقييم لشركات التنمية المحلية، عددها يبلغ 42 شركة، رأسمالها الإجمالي يناهز 5,9 مليار درهم، 99% من هذه شركات التنمية في ملكية أجهزة عمومية، مع تمركز أكثر من النصف، 23 منها، متمركزة في جهتي الدار البيضاء - سطات والرباط - سلا – القنيطرة، 23 شركة، لوحظ خلال الخمس سنوات الأخيرة، لجوء متزايد لإحداث هذا الصنف من الشركات، 26 شركة، أي 62%، أحدثت منذ خمس سنوات على الأكثر، كما أن 90% من هذه الشركات تم إحداثها في غياب دراسات قبلية، وأن 10 شركات من هاذ 42، تعرف صعوبات هيكلية.

يرى المجلس أن هذا النمط من التدبير، بالرغم من مجهودات السلطات العمومية من أجل إحداث ومواكبة هذه الشركات، مازال في حاجة إلى مزيد من الضبط ومازال في حاجة إلى مزيد من الترشيد، حيث لوحظ في بعض الحالات لجوء شركات التنمية المحلية إلى شركات خاصة من أجل إنجاز الأعمال المنوطة بها، مما يزيد من ارتفاع كلفة تدبير المرفق والخدمات المسندة إليه.

وفي هذا الصدد، يدعو المجلس إلى التأكد من جدوى إحداث شركات التنمية المحلية من خلال إجراء دراسات مالية واقتصادية دقيقة ودراسات مقارنة مع أنماط الاستغلال الأخرى، وكذا عبر تحديد الحاجيات على المدى البعيد، مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والإمكانيات المتاحة.

كما يؤكد المجلس على ضرورة مواكبة الجماعات الترابية للرفع من أدائها على مستوى الجمعيات العمومية والمجالس الإدارية لهذه الشركات وأساسا على مستوى صياغة الاتفاقيات ذات الصلة وتتبعها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

إلى جانب تقييم الإصلاحات والمشاريع والبرامج الكبرى، تحرص المحاكم المالية أن تتضمن الأعمال الرقابية تقييم المواضيع التي تكون موضوع الاهتمام المباشر للساكنة، ومن خلال حث الأجهزة المعنية على تحسين الخدمات والتجهيزات العمومية. وفي هذا الصدد أعرض نتائج - كما قلت - مجموعة ثانية من التقييمات تندرج ضمن خدمات القرب تهم:

- المدارس الجماعاتية؛

- التكوين الأساسي في مهن الصحة؛

- صحة الأم والطفل؛

- المكاتب الجماعية لحفظ الصحة؛

- النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات؛

- ثم الأسواق الأسبوعية.

بخصوص المدارس الجماعاتية: اعتمدت الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، ابتداء من سنة 2009، هذا المشروع باعتباره نموذجا جديدا من المؤسسات

التعليمية للسلك الابتدائي، يوفر داخليات وخدمات الإطعام والنقل المدرسي وسكنيات للأساتذة. الهدف هو تجميع التلاميذ المنتمين لنفس الجماعة داخل مدرسة تضمن ظروفا جيدة للتمدرس وجودة التعلمات.

اهتم المجلس بالإحاطة بمدى انسجام نموذج المدارس الجماعاتية، كما تم بلورته وتنزيله، مع الحاجيات والأهداف التي أحدث من أجلها.

لاحظ المجلس أن هذا النموذج أمكن من تسجيل مؤشرات إيجابية على مستوى تطوير البنية التحتية التعليمية، حيث بلغ عدد المدارس الجماعاتية برسم السنة الدراسية 2021-2022، ما مجموعه 226 مدرسة، أي بنسبة 67% من مجموع المدارس التي تمت برمجتها، والبالغ 338 مدرسة جماعاتية، منها 188 مدرسة ضمن البرنامج الاستعجالي و150 ضمن برنامج توسيع شبكة المدارس الجماعاتية.

كما ساهم هذا الصنف من المدارس في تحسين ظروف تمدرس تلاميذ العالم القروي حيث بلغ عدد التلاميذ في هذه المدارس برسم نفس الموسم الدراسي ما مجموعه 60.900 تلميذ، وهذا جد هام، تشكل منهم الإناث نسبة 47%؛ ويمثل هذا المجموع 3% من إجمالي تلاميذ السلك الابتدائي في المناطق القروية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الأهداف المتوخاة بقيت جزئية، بعض المؤشرات: 33% من مجموع المدارس الجماعاتية المحدثة لا تتوفر على الداخليات و40% منها لا تتوفر على سكن وظيفي، كما أن إحداث المدارس الجماعاتية لم يمكن من تحقيق هدف التخلي عن الفرعيات، حيث لم يتحقق ذلك إلا بنسبة 8%.

لذلك، من أجل ضمان نجاح أكثر لهذا النموذج، يدعو المجلس إلى وضع إطار قانوني ملائم، مع بلورة استراتيجية خاصة، تترجم الأهداف المتوخاة وتحدد طرق التنزيل.

لهذه الغاية، يتعين مراجعة الإطار المرجعي للمدارس الجماعاتية مع مراعاة مرونة الالتزام به حسب خصوصية كل أكاديمية، وكذلك ضرورة تأطير الانفتاح على المجالس الجماعية وعلى المجتمع المدني.

في مجال آخر، واعتبارا للدور الحيوي للموارد البشرية في قطاع الصحة، أنجز المجلس مهمة لتقييم التكوين الأساسي في مهن الصحة ومدى استجابته بشكل ملائم لاحتياجات النظام الصحي، ويلاحظ المجلس أنه تم الرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين التابعة للقطاعين العام والخاص بنسبة 85% ما بين سنتي 2011 و2022.

وقد تم أيضا الرفع التدريجي لعدد المقاعد المخصصة للتكوين على مستوى المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة التابعة الأربعة والعشرين (24)، هناك 24 معاهد عليا، وبلغ هذا العدد 6200 مقعدا برسم السنة الدراسية 2022 2023، ويتوقع أن يصل إلى 7000 مقعدا في السنة الموالية، تماشيا مع البرنامج الحكومي لتعزيز كثافة مهني الصحة في أفق 2030.

وعلى فرضية استمرار التطور بنفس المنحى الحالي على مدى السنوات القادمة، يتوقع أن يصل العدد التراكمي للمتخرجين إلى 66.351 مهنياً صحياً في أفق سنة 2030. ويبقى هذا العدد المتوقع غير كاف لتحسين تغطية السكان بمهنيي الصحة.

وعلاقة بالأوضاع الصحية للساكنة، تعتبر صحة الأم والطفل إحدى الرهانات الأساسية للصحة العامة، ومن المعلوم أن بلادنا انخرطت ومنذ سنة 2017، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالقضاء، في أفق سنة 2030، على الوفيات الممكن تفاديها بالنسبة للرضع حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة.

وفي هذا الشأن، قام المجلس بإجراء تقييم على مستوى عشر جهات بالمملكة، بهدف فحص الإطار الخاص بالمؤسسات الصحية المتعلقة بالتكفل بالنساء الحوامل على وشك الولادة وبالمواليد الجدد، بما في ذلك ثلاثة مراكز استشفائية جامعية.

وقد سجل المجلس التقدم الملموس في مجال صحة الأم والطفل، خصوصا فيما يتعلق بخفض وفيات الأمهات والرضع حديثي الولادة، مع تسجيل تباينات ما بين العالم القروي والوسط الحضري.

بالإضافة إلى ذلك، سجل المجلس تحسنا ملموسا في المؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل، لا سيما من حيث عدد الفحوصات ما قبل الولادة ومؤشر التوليد تحت إشراف أطر مؤهلة، في حين بقيت فحوصات ما بعد الولادة، بصفة عامة، ثابتة في مستوى محدود.

وفي هذا الصدد، يدعو المجلس إلى توفير الإطار والموارد اللازمة لمواصلة تحسين مؤشرات الأداء هذه.

وفي نفس السياق تعتبر مجالات حفظ الصحة والنظافة وحماية البيئة ومحاربة عوامل انتشار الأمراض من أهم خدمات القرب التي تندرج ضمن الاختصاصات الموكلة للجماعات، من خلال المكاتب الجماعية لحفظ الصحة.

في بلادنا، تتوفر 192 جماعة، من أصل 1.503 جماعة، على مكتب لحفظ الصحة، أي بنسبة تغطية لا تزيد على 13%، يعمل بها 1.340 موظفا وعونا، من بينهم 24% فقط ينتمون لفئة الأطر الطبية وشبه الطبية. ولم تتجاوز نفقات الجماعات في مجال الوقاية وحفظ الصحة نسبة 1% من مجموع نفقات تسييرها.

ومن شأن استكمال البرنامج الوطني الهادف إلى إحداث 76 مجموعة جماعات خلال الفترة 2019-2024، من شأنه أن يساهم في تدارك الخصاص المسجل في مجال تقديم خدمات حفظ الصحة على صعيد الجماعات المستفيدة، ومن الزيادة بالتالي في نسبة التغطية لتصل إلى حدود 71% على الأقل من مجموع الجماعات (هذا تحدي جد، جد كبير).

وقد سجل المجلس بهذا الخصوص أن هذه المرافق، مرافق الصحة، تواجه العديد من الإكراهات التي تحد من أدائها، 41% من مكاتب حفظ الصحة

تجد صعوبات في ممارسة معظم اختصاصاتها، 43% منها لا تمارسها قطعا، هذه المنظومة القانونية لمكاتب حفظ الصحة تتسم بالتعدد، حيث تم جرد أكثر من تسعين نصا قانونيا.

وإذا كانت السنوات الأخيرة قد عرفت إصدار عدد من المناشير والدوريات وكذا القرارات المشتركة الصادرة في علاقة بالموضوع، فإن الوضعية الراهنة للمكاتب الجماعية تبرز الحاجة إلى وضع إطار تشريعي وتنظيمي واضح ومتكامل ومحين ينظم هذه المكاتب، طبيعة تدخلاتها وعلاقاتها مع باقي المتدخلين.

بخصوص المهمة المنجزة حول النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات، سجل المجلس حسب المعطيات المتاحة عند متم سنة 2022، أن عدد المرتفقين الذين استخدموا شبكات النقل الحضري بواسطة الحافلات ناهز 305 مليون شخص في إطار 33 عقدا للتدبير المفوض لهذا المرفق تم إبرامها على المستوى الوطني من طرف الجماعات الترابية وهيئاتها، فيما بلغ عدد الفاعلين المفوض إليهم تدبير مرفق النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات على المستوى الوطني 10 شركات خاصة، هذه العشر (10) شركات تستغل 33 شبكة للنقل بطول 11.000 كلم. وقد حققت هذه الشركات الاعشر (10) خلال سنة 2021 رقم معاملات يناهز 1,74 مليار درهم، واستثمارات تصل إلى 947 مليون درهم.

وقد وضعت السلطات العمومية خلال العقد الأخير عدة آليات لدعم هذه الشركات، شملت على وجه الخصوص التعويض عن الأسعار التفضيلية المخصصة للمتمدرسين والتعويض عن ارتفاع أسعار الوقود بالسوق الداخلي والدعم الذي قدم للتخفيف من آثار جائحة "كوفيد-19". وقد بلغ الدعم الإجمالي المقدم لهذه الشركات عن الفترة 2018-2022 ما يقارب 1,028 مليار درهم بالإضافة إلى مساهمة مالية للدولة في الاستثمارات المنجزة في إطار العقود الجديدة للتدبير المفوض التي فاقت 1,04 مليار درهم عن نفس الفترة (2 مليار درهم).

وتبقى النتائج المرجوة والأثر المتوخى من الإعانات الممنوحة، في هذا الإطار غير دقيقة، فضلا عن كون آليات تدبير وتتبع صرف دعم النقل المدرسي والجامعي تتسم بقصور على مستوى تأطير الإجراءات المتعلقة بالتتبع والمراقبة للوقاية من المخاطر ذات الأثر المالي.

بخصوص الأسواق الأسبوعية، البالغ عددها على الصعيد الوطني 1.028، يوجد 94% منها في العالم القروي وتتمركز غالبيتها بنسبة تفوق 92% في أربع جهات (مراكش-آسفي وسوس-ماسة وفاس-مكناس وبني ملال-خنيفرة)، وقد بلغت الموارد المتأتية من تدبير الأسواق الأسبوعية خلال السنة المالية 2022 ما مجموعه 384,5 مليون درهم.

خلص المجلس إلى ضرورة سد العجز المسجّل على مستوى التجهيزات الأساسية المتوفرة بالأسواق الأسبوعية كمدخل أساسي للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، ذلك أن:

- 37% من هذه الأسواق لا تتوفر على الربط بشبكة لتوزيع المياه أو الربط بخزان مائي؛
- 75% من هذه الأسواق الأسبوعية غير مرتبطة بنظام التطهير السائل؛
- 29% من هذه الأسواق غير محاطة بأسوار؛
- كما يقتصر وجود المرافق الصحية على 32% فقط من مجموع الأسواق الأسبوعية.

وفي هذا الصدد، سجل المجلس ضرورة مقاربة هيكلة الأسواق الأسبوعية في إطار منظور إصلاحي متكامل يغطي بشكل متوازن ودامج أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه وكذا المجازر، دون المساس بهويتها المحلية، وإعادة تأهيل بنياتها التحتية، وتحسين أساليب تدبيرها، فضلا عن أهمية النهوض بالاقتصاد التضامني والاجتماعي وصون التراث اللامادي الذي تختزنه هذه الأسواق.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

بعد هذا التقديم لأهم نتائج وتوصيات المهات الأساسية المتعلقة بمراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية، أود أن أشاطركم بعض المعطيات التي تخص تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات والتي شملت المهات الرقابية المنجزة برسم 2019 و2020، وبلغت 6.524 توصية.

بالنسبة للتوصيات الصادرة عن غرف المجلس الأعلى للحسابات، والبالغ عددها 389 توصية، لم تتجاوز نسبة تنفيذ التوصيات المنجزة كليا 16% بينما بلغت نسبة التوصيات المنجزة جزئيا 49%، فيما لم يتم الشروع في تنفيذ 35% من التوصيات الصادرة عن الغرف القطاعية للمجلس الأعلى للحسابات.

فيما يتعلق بالتوصيات الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات، والبالغ عددها 6.135 توصية (رؤساء الغرف ورؤساء المجالس الجهوية، حاضرون معنا وهم يتابعون هته الجلسة الموقرة)، وصلت نسبة التوصيات المنفذة لحسن الحظ إلى 52% مقابل 32% منجزة جزئيا و16% لم يتم الشروع فيها.

من بين أسباب التوصيات غير المنجزة، كون تنفيذ بعضها يتم بشكل تدريجي حسب الوسائل المالية المتاحة، أو يتطلب عدة مراحل للتنفيذ، كما يقترن تنفيذ بعض التوصيات بالحاجة إلى الإصدار التدريجي للنصوص القانونية ذات الصلة، أو تغيير الإطار القانوني بغرض تحديد نطاق تدخل الجهاز المعني بين مختلف الفاعلين.

كما عزت بعض الأجهزة تأخر تنفيذ بعض التوصيات إلى ارتباطها باكتمال إنجاز دراسات، فضلا عن محدودية الموارد المالية وصعوبة توفير الوعاء العقاري (وهذا تحدي نجده في كثير من الإشكاليات)، وكذا النقص على مستوى الموارد البشرية المؤهلة.

ويسجل المجلس الأثر الملموس لتنفيذ جانب من التوصيات، حيث مكنت التوصيات المنجزة من تحقيق أثر إيجابي على تدبير بعض من المرافق المحلية. على سبيل المثال فقط، انطلاقا من التوصيات التي أسفرت عنها مهمة التقييم حول تدبير النفايات المنزلية تم تسجيل تقدم في مسار تعديل القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها وتقدم أيضا في إعداد المخططات المديرية الإقليمية. كما تم إغلاق 44 مطرحا غير مراقب وتهيئة 22 آخر مما مكن من ارتفاع نسبة طمر النفايات إلى 63%.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

المحور الثالث لهذا العرض يتعلق بالحصيلة القضائية ومراقبة التصريح بالممتلكات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية.

في مجال التدقيق والبت في الحسابات، أصدرت المحاكم المالية، خلال سنة 2022 وإلى حدود متم شهر دجنبر 2023، ما مجموعه 3213 قرارا وحكما تمهيديا، منها 2933 قرارا وحكما بإبراء الذمة، و280 قرارا وحكما تم بمقتضاها التصريح بعجز في الحسابات المدلى بها بمبلغ إجمالي قدره 33.250.000 درهم. كما سجلت المحاكم المالية استرجاع الأجهزة المعنية مبلغا إجماليا قدره 71.139.000 درهم على إثر توصل المحاسبين العموميين المعنيين فقط بمذكرات الملاحظات أو بالقرارات التمهيدية، أي قبل إصدار القرارات أو الأحكام النهائية بشأن هذه الحسابات، وهذا مؤشر جد إيجابي.

المخالفات في موضوع البت في الحسابات، تتعلق أساسا بحالات عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة في مجال تحصيل المداخيل، مما ترتب عنها تقادم ديون عمومية، أو ترتب عنها عدم القابلية للتحصيل أو تتعلق بعدم مراقبة صحة حسابات التصفية في مجال النفقات.

المجال القضائي الآخر، مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية: أصدرت هذه المحاكم، خلال سنة 2022 وإلى حدود متم شهر دجنبر 2023، 135 قرارا وحكما بالغرامات والإرجاع، فاق مجموعها 17,8 مليون درهم. كما أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة 22 ملفا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبة جنائية، ووضعيتها الآن حسب آخر ما تم التوصل إليه من رئاسة النيابة العامة، 21 ملفا في طور البحث وملف واحد في طور التحقيق.

وقد أظهرت ممارسة اختصاص التأديب المالي أن غالبية القضايا الرائجة تم رفعها من طرف النيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات، بناء على طلب هيئات داخلية بالمحاكم المالية.

ومن الإحالات الخارجية، انفردت وزارة الداخلية بكونها السلطة الوحيدة التي صدرت عنها طلبات رفع قضايا، حيث شكلت 13% من إجمالي الطلبات المرفوعة أمام النيابة العامة لدى المجالس الجهوية للحسابات.

وعموما، تتعلق أغلب المؤاخذات بالحالات ذات الصلة بعدم فرض وتحصيل المداخيل وعدم احترام قواعد تدبير الممتلكات وكذا حالات عدم التقيد بقواعد تنفيذ النفقات وبالنصوص المتعلقة بالصفقات العمومية.

وارتباطا باختصاص التصريح الإجباري بالممتلكات، تلقت المحاكم المالية خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2022 إلى متم دجنبر 2023، والتي تزامنت مع فترة تجديد تصاريح الملزمين، ما مجموعه 104.733 تصريحا.

وفيما يتعلق بتتبع إيداع التصريحات بالممتلكات، بلغ عدد الملزمين المخلين بواجب التصريح، 4.563 ملزما من فئة الموظفين والأعوان العموميين، بالنسبة لفئة منتخبي المجالس المحلية والغرف المهنية، بلغ عدد الملزمين المخلين 3.711، وقد مكنت إجراءات تبليغ الإنذارات المتخذة من طرف المحاكم المالية بتعاون في إطار اتفاقيات ملزمة مع مؤسسات وطنية فعالة، مكنت من تسوية وضعية 80% منهم.

وتجدر الإشارة إلى أن 34 موظفا مخلا بواجب التصريح، لم يسووا وضعيتهم بعد، على الرغم من إخبار السلطات الحكومية المعنية بالأمر وعلى الرغم من انصرام الآجال القانونية لتسوية وضعيتهم بعد توصلهم بالإنذارات.

وأخذا بعين الاعتبار خطورة العقوبة التأديبية المترتبة عن الإخلال بواجب التصريح بالممتلكات والمتمثلة في العزل من الوظيفة أو فسخ العقدة، قام المجلس ضمن مسعى إضافي أخير بتاريخ 28 دجنبر 2023، بمراسلة السلطات الحكومية المعنية قصد حث الملزمين المخلين التابعين لها على تسوية وضعيتهم، وكذا إخبار السيد رئيس الحكومة بهذه الوضعية.

بخصوص مآل الإنذارات التي تم إرسالها للسلطات الحكومية المختصة بهدف تبليغها لموظفيها وأعوانها المعنيين بالأمر، لاحظ المجلس استمرار بعض أوجه القصور التي سبق له إثارتها في تقاريره السابقة السنوية، والمتمثلة أساسا في عدم تحيين معطيات الملزمين في القوائم المحملة بالمنصة الإلكترونية، الموضوعة منذ 2019، المخصصة للتصريح الإجباري بالممتلكات، فضلا عن مجموعة من النقائص على مستوى إعداد السلطات للقوائم، لاسيما إدراج أسماء أشخاص بالقائمة عن طريق الخطأ أو تحميل بيانات خاطئة بشأن بعض الملزمين، علاوة على الملاحظات التي تم تضمينها أيضا في تقارير المجلس الأعلى السابقة فيما يخص عدم الدقة في تحديد المهام، والسلط الموجبة للتصريح، مما أفضى إلى عدم تحديد المهام بالنسبة لـ 64% من المدرجين بقوائم الملزمين بالتصريح لدى المجلس وعدم شمولية قوائم الملزمين من خلال إغفال العديد من الأشخاص والذين تتوفر فيهم معايير الإدراج فيها، وتباين معايير الإدراج ما بين أجهزة إزادارات متماثلة، تابعة لنفس القطاع الحكومي.

وقد شرع المجلس خلال سنتي 2022 و2023 في فحص عينة من التصريحات المودعة لديه، قصد مراقبتها في شكلها الحالي للتأكد من مدى توفرها على المعطيات التي قد تمكنه من رصد حالات عدم الانسجام بين تطور ممتلكات الملزم ومداخيله.

وكشفت هذه العملية الدراسية أن البيانات الواردة في هذه التصاريح لا تتيح إمكانية البت بشكل موثوق في هذه الحالات، وذلك بالنظر إلى وجود

نقائص على مستوى تعبئة التصريحات بالممتلكات، لاسيما نتيجة عدم وضوح المصطلحات والمفاهيم المستعملة في النموذج الجاري به العمل حاليا، ويقوم المجلس بإعداد تقرير شامل لتقييم حصيلة ممارسة المحاكم المالية لاختصاصاتها في ميدان التصريح الإجباري بالممتلكات منذ دخول المنظومة حيز التنفيذ في 2010، يضمن فيه أهم مستنتجاته.

في مجال تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية وبصرف الدعم السنوي الإضافي، قام المجلس بحصر وضعية إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى نهاية دجنبر 2023 والمتعلقة بالدعم السنوي أو بالاستحقاقات الانتخابية برسم 2021، حيث تكفل 20 حزبا ومنظمة نقابية واحدة بإرجاع مبالغ الدعم العمومي الممنوح لها بما مجموعه 37,07 مليون درهم. بينما تم حصر المبالغ الواجب إرجاعها، وإلى غاية آخر دجنبر 2023، فيما قدره 28,27 مليون درهم، همت 17 حزبا ومنظمتان نقابيتان.

بخصوص صرف الدعم السنوي الإضافي الممنوح للأحزاب السياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث، تم صرف هذا الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022 لفائدة سبعة (7) أحزاب سياسية بمبلغ إجمالي قدره 20,10 مليون درهم. ونظرا لقصر المدة الفاصلة بين تاريخ صرف الدعم السنوي الإضافي (صرف ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022) ومتم شهر دجنبر من سنة 2022، فقد تعذر على الأحزاب المستفيدة استعماله خلال هذه الفترة الوجيزة. للإشارة، حزبان قاما بإرجاع إجمالي الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة لعدم استعماله بمبلغ 2,76 مليون درهم.

بعد فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف هذا الدعم الإضافي وأخذا بعين الاعتبار تعقيبات الأحزاب المستفيدة على الملاحظات الموجهة إليها بشأن تبرير صرفه، وقف المجلس، بالإضافة إلى نتائج الفحص، على عدة ملاحظات وصعوبات مرتبطة أساسا بتطبيق النصوص التنظيمية ذات الصلة، وسيتم نشر هذا الفحص قريبا ضمن التقرير حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2022.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

تغطي التوجهات الاستراتيجية للمحاكم المالية كافة أعمالها انطلاقا من مجالات البرمجة ومناهج العمل والمعايير وإعداد التقارير، وتسهيل مقروئيتها وتوظيفها وجودة التوصيات والقرارات والأحكام وكذا تتبع تنفيذها، وإرساء سياسة عقابية ملائمة، مرورا بتأهيل الموارد البشرية والرفع من خبراتها، وإرساء الأسس الأولية من أجل الانخراط في التحول الرقمي.

وفي ممارسته لكل هذه المحاور، يسعى المجلس إلى تطوير مناهج العمل وإعادة النظر فيها بما يتلاءم والتحولات التي يعرفها السياق الوطني والدولي ويستجيب لتحديات المرحلة الراهنة وانتظارات الأطراف ذات العلاقة.

ونعتبر اليوم بالمجلس الأعلى للحسابات أننا بصدد التأسيس لمرحلة جديدة، تستدعي إعادة النظر في نظام مسؤولية المدبرين العموميين ومراجعة مقاربة المساءلة أمامه، انسجاما مع التحولات العميقة التي يشهدها التدبير العمومي وتشهدها المالية العمومية والمتمثلة أساسا في اعتماد التدبير القائم على النتائج، المتمثلة أيضا في اعتماد المحاسبة الخاصة في علاقة مع أصول الدولة، المتمثلة أيضا في ممارسة التصديق على حسابات الدولة وفي اعتماد التحول الرقمي.

ومن الأكيد أن مظاهر الاختلالات التي تطال التدبير العمومي لا تقترن فقط بمخالفة القوانين، بل قد ترتبط أحيانا بسلوكات مشينة وغير مسؤولة، تستلزم التصدي لها بالحزم والصرامة اللازمين وفي الوقت المناسب، اعتبارا للأضرار الناجمة والناشئة عنها.

وفي هذا السياق، نستحضر جميعا دعوة جلالة الملك نصره الله وأيده وتأكيده وبصورة متواترة على تغليب المصلحة العامة للوطن وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات.

وبالتالي، يتعين علينا جميعا أن نستلهم من التوجيهات السامية لجلالته التدابير العملية الكفيلة بالارتقاء بمنظومة تدبير الشأن العام، لاسيما في الجوانب الأخلاقية، باعتبار هذه الجوانب من أهم مقومات تدبير عمومي فعال وذا وقع على الصالح العام.

وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة بلدنا من أجل تحقيق ما يطمح إليه كافة مواطنيه من الرقي والتقدم والعيش الكريم، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، المحترمة.

شكرا للسادة البرلمانيين.

شكرا للسادة القضاة ورؤساء الغرف.

شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.